

قانون رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٥

بالإذن لوزير المالية والاقتصاد في أخذ مبلغ مليون جنيه من الأموال الموجودة تحت يد الحكومة لإقراض البنك الصناعي بفائدة قدرها ١٪.

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإهلائف الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتقويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد بأن يأخذ من الأموال الموجودة تحت يد الحكومة مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون جنيه) لإقراض البنك الصناعي بفائدة قدرها ١٪ سنويا لمدة سنة .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون

صدر بديوان الرياسة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد (بالتياية) رئيس مجلس الوزراء

محمد أبو نصير جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ. ح)

قانون رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٥٥

بالإذن للحكومة بأن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها ٤٣٠,٠٠٠ ج لشراء كيميائيات لوزارة الزراعة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإهلائف الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتقويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في أن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها مبلغ ٤٣٠,٠٠٠ ج ( أربعمائة وثلاثين ألف جنيه) لشراء الكيماييات اللازمة لمقاومة الآفات الزراعية في محصول القطن لعام ١٩٥٦ ، على أن يرد إلى هذا المال ما يكون قد أخذ منه وذلك من أثمان تلك الكيماييات عند بيعها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بديوان الرياسة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد (بالتياية) وزير الزراعة (بالتياية)

محمد أبو نصير أحمد عبده الشرباصى